دراسة تؤكد على تفعيل آليات السياسة النقدية وتعزيز الدور الرقابي للبنك المركزي على البنوك التجارية

■ ،،كتب / منصور شايع

أكدت دراسة اقتصادية حديثة على أهمية تفعيل آليات السياسة النقدية بصورة دورية بالاعتماد على نتائج الأبحاث العلمية، وضرورة التخلص من آليات السياسة النقدية المباشرة واستبدالها بآليات غير مباشرة، مما يعكس أثرها الإيجابي على مستوى الاقتصاد الكلي .

وشددت الدراسة التي أعدها الباحث عبد الكريم النائب- كلية التجارة ?جامعة صنعاء حصلت "الثورة " على نسخه منها على تعزيز وتقوية دور الرقابة في البنك المركزي على البنوك التجارية، وإلزامها باستخدام المعايير الدولية للمحاسبة عند نشر تقاريرها السنوية وتوحيد مسميات تمويل القطاعات الاقتصادية في سجلاتها مما يضمن الشفافية ودقة المعلومات التي ترفع من درجة الإفصاح المالي لتلك التقارير، وبما يخدم الباحثين والمختصين والمؤسسات البحثية الرسمية وغير الرسمية.

وطالبت الدراسة بتوسيع النظام المالي من خلال إنشاء سوق مالية، وتحسين دور الوساطة المالية وتطوير المؤسسات والأدوات المالية، بالإضافة إلى توسيع العمل التأميني وتطويره عبر إجراءات تشجيعية تجعله يؤدي دوراً يعكس أثره الإيجابي في التنمية الاقتصادية. وضرورة التخلص من السياسات التي يرسمها وينفذها البنك المركزي لدعم البنوك التجارية، وإعادة النظر في البنوك المجمدة والصغيرة منها، بالإضافة إلى إعادة النظر في تركز ملكية البنوك التجارية مجتمعة.

منوهة بأهمية دمج البنوك التي تمتلكها الدولة في بنك وحيد بهدف تقليل سيطرتها على الجهاز المصرفي وبما يعزز المنافسة بين البنوك التجارية في السوق المصرفي المحلي مع ضرورة رفع رؤوس أموال البنوك التجارية القيادية حتى تتناسب مع حجم ودائعها.

ولفتت الدراسة إلى ضرورة تعزيز فعالية النظام القضائي من خلال إنشاء محاكم خاصة لتسريع تنفيذ عقود القروض الأمر الذي يقلل من المخاطر الائتمانية ويعزز من دور البنوك التجارية في خدمة الاقتصاد المحلي بهدف رفع مساهمته في نمو الناتج المحلي الإجمالي وتطوير البيئة المؤسسية للعمل المصرفي.

وخلصت الدراسة إلى جملة من النتائج أبرزها أن السلطة النقدية ركزت على ثلاث آليات من آليات السياسة النقدية خلال المرحلة الأولى للإصلاح (١٩٩٥، ١٩٩٦) هي سعر الفائدة، الاحتياطي القانوني، أذون الخزانة، الأمر الذي أحدث أثر إيجابياً وسلبياً معاً وبنسب متفاوتة، وبهذا لم تتحقق الفرضية الأولى بصورة كاملة.

مشيرة إلى أن مصفوفة الإصلاح التي نفذت حققت نتائج إيجابية وذلك من خلال تسهيل و تصحيح القطاع المالي ، حيث عملت على تحسين الأداء المالي والمصرفي للبنوك التجارية مما نتج عنه نمواً في مراكزها المالية بنهاية المرحلة الثانية للإصلاح (١٩٩٩م) وتحسنت كلٌ من ربحية وجودة محفظة القروض وتفعيل نسبي للرقابة الداخلية والمراجعة الخارجية. وقالت إن تفعيل آليات السياسة النقدية خلال المرحلة الأولى والثانية للإصلاح عكست أثرها الإيجابي على المستوى الكلي للاقتصاد من حيث تراجع التضخم والاقتراض الخارجي وإحداث استقرار نسبي لسعر الصرف وهنا تحققت الفرضية الثانية ، كما استطاعت بعضٌ من البنوك التجارية الوصول بمعيار الكفاية لرأس المال إلى نسبة الحد الأدنى البالغة ٨٪ وفقاً لمقررات لجنة بازل(٢)، وهنا لم تتحقق الفرضية الثالثة بشكل كامل. أيضا لم تستخدم آليات السياسة النقدية بكفاءة خلال مرحلة الاستقرار المصرفي (٢٠٠٠ (2006 ?نظراً لتجميد كلي لسعر الفائدة وتجميد نسبي للاحتياطي الإلزامي وفي المقابل تفعيل أكثر لآلية الإصدار النقدي، مما يعني العودة إلى نظريات ما قبل برنامج الإصلاح.

وأكدت الدراسة ارتفاع قدرة البنوك التجارية في جذب الودائع مما أدى إلى زيادة ودائعها، وتخفيض نسبة العملة المتداولة خارج البنوك من١٣٧٪ عام ١٩٩٥ إلى نسبة ٤٨,٥٪ عام ٢٠٠٦، واتسعت دائرة خدماتها المالية والمصرفية والجغرافية وأسهمت في رفع الوعي المصرفي من خلال استخدام أكثر لأدوات الدفع وتخفيض التعامل بالنقد. موضحة أن فتح بنوك تجارية تعمل بصيغ الاستثمار الإسلامية كان لها الأثر الإيجابي في جذب المزيد من الأفراد الذين يتعاملون خارج الجهاز المصرفي نظراً لوجود حرج بالتعامل مع البنوك التجارية التقليدية، مما حقق المزيد من تنوع الخدمات المالية والمصرفية في السوق المصرفي المحلي. كما زادت الكثافة المصرفية من خلال زيادة النمو في الفروع المصرفية لترتفع من ٨٦ فرعاً مصرفياً نهاية العام ١٩٩٤ إلى ١٩٠ فرعاً مصرفياً بنهاية العام ٢٠٠٦م وبنسبة نمو بلغت ١٢١٪ ،مما أدى إلى زيادة حصة الفرد في المعاملات المالية والمصرفية حيث كان لكل ١٧٠ ألف نسمة فرع مصرفي في العام ١٩٩٤، في حين أصبح لكل ١١٩ ألف نسمة فرع مصرفي بنهاية العام ٢٠٠٦م.

وانتقدت الدراسة عدم استغلال الموارد المتاحة للبنوك التجارية في إعادة توظيفها في الاقتصاد المحلي بصورة مثلى، بل تم الاستفادة بجزء منها لتغطية عجز الموازنة العامة للدولة، مما جعل البنوك تُحجم عن الإقراض وترفع من توظيف النسبة الأكبر من مواردها في السندات المالية وفتح ودائع لها في بنوك خارجية، الأمر الذي جعل البنوك التجارية تتحول إلى قنوات رسمية لرفع وتيرة المضاربة بالنقد الأجنبي، وأيضاً قنوات رسمية لهجرة الأموال إلى الخارج تحت حجة تدعيم أرصدتها الخارجية. وكذا قيام البنوك التجارية بتدعيم أصولها الخارجية بما يزيد عن حاجتها لتمويل التجارة الخارجية وتسوية المدفوعات بين اليمن والعالم الخارجي، لذلك ذهبت البنوك إلى تكوين ودائع لها في الخارج، وقد بلغت إجمالي الأصول الخارجية للعينة نهاية العام ٢٠٠٦ بأكثر من ١٤٣ مليار ريال محققة بذلك نسبة نمو بواقع ٥٩,٤٪ عما كانت عليه بنهاية العام ٢٠٠٥، وتبلغ حصة الودائع من الأصول الخارجية للعينة بنسبة ٨١,٣٪، وقد وجد أن الودائع في الخارج لعينة البنوك التجارية التقليدية قد ارتفعت بنهاية العام ٢٠٠٦ بنسبة ٥٢٪، وعينة البنوك التجارية الإسلامية بواقع ٢٠٧٪ عما كانت عليه بنهاية العام ٢٠٠٥، مما يعني أن العينة تسعى لتدعيم أرصدتها الخارجية ليس لحاجتها التشغيلية والوفاء بالتزاماتها تجاه مراسليها وإنما لأغراض التوظيف خارج البلد لتحقق بذلك عوائد بسيطة قد لا تزيد عن ٥٪ سنوياً، وبالتالي لم تتحقق الفرضية السابعة.

وتطرقت الدراسة إلى حجم البنوك التجارية والتي بلغت بنهاية العام ٢٠٠٦ كمتوسط عام بأقل من ١٪ من حجم البنوك التجارية الخليجية في الدول الـ ٦ +١ اليمن، وذلك من حيث إجمالي الموجودات والودائع والقروض والقاعدة الرأسمالية. وبينت نتائج تحليل عينة البنوك اليمنية لمعدلات الأداء المالي والمصرفي بنهاية العام ٢٠٠٦ أنها تتساوى في بعض المعدلات للبنوك التجارية لدول الخليج والمعدلات الأخرى تزيد وتنقص، وهذا من حيث النسب المئوية وليس من حيث القيم المالية. وقالت إن المتوسط العام لمعدلات الربحية لعينة البنوك التجارية اليمنية يفوق بعض المعدلات ذاتها في البنوك الخليجية، في حين تتساوى وتنخفض بعض المعدلات، وهذا نتيجة لارتفاع أسعار الفوائد وتخلف النظام المالي في اليمن هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن معدلات الربحية العالية في البنوك التجارية اليمنية تدلل على كُبر حجم السوق المصرفي اليمني. كما أصبحت لبعض البنوك التجارية اليمنية جاهزية نسبية لمنافسة البنوك التجارية الخليجية في الداخل وليس على المستوى الخارجي حال انضمام اليمن لدول مجلس التعاون الخليجي أو منظمة التجارة العالمية نظراً لوجود فوارق القوة المالية بين البنوك والإمكانات في الأنظمة المالية بين كلٌ من اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي، وبالتالي لم تتحقق الفرضية الثامنة.

وهدفت الدراسة كما يقول الأخ عبد الكريم النائب إلى معرفة الأثر التي أحدثته آليات السياسة النقدية والإصلاحات التي تمت على مستوى البنوك التجارية من خلال عدد من المحاور منها الوقوف على آليات السياسة النقدية وكيفية استخدامها ومدى ملائمتها في تصحيح أوضاع البنوك التجارية، و معرفة الدور الذي لعبته مصفوفة تسهيل تصحيح القطاع المالي لمعالجة الاختلالات في النظام المصرفي عموماً والبنوك التجارية بصفة خاصة، وأيضا من أجل التعرف على السلامة المصرفية للبنوك اليمنية ومعرفة مدى جاهزيتها للفترة المقبلة لمنافسة بنوك إقليمية ودولية، والتعرف على مكامن القوة والضعف في البنوك التجارية اليمنية، ومعرفة أخطاء السياسة النقدية بعد برنامج الإصلاحات للنظام المالي والمصرفي. خاصة في ظل سعي الجمهورية اليمنية إلى الانضمام الكامل في الفترة المقبلة لدول مجلس التعاون الخليجي ، كما حددها الباحث بمشكلة الدراسة "وأهم شروط الانضمام هو تأهيل الاقتصاد اليمني ،ولا يمكن تأهيل الاقتصاد إلا إذا كان جهازه المالي والمصرفي سليماً وكفؤاً، لذلك تكمن مشكلة الدراسة في مدى قدرة آليات السياسة النقدية والإصلاحات المالية والمصرفية في تأهيل النظام المالي والمصرفي ،والتحقق من كفاءة الاستخدام لهذه الآليات في تأهيل البنوك التجارية اليمنية بصفة خاصة وتجهيزها لمنافسة البنوك الخليجية عند الانضمام الكامل لدول مجلس التعاون الخليجي.

تأهيل ٢٠ مهندسا وفنيا في مجال الصيانة والتشغيل

■ ،،عدن/سبأ

اختتمت أمس بمركز التدريب والتاهيل بمصفاة عدن لتكرير النفط دورة تدريبية في مجال الرقابة على الصيانة التشغيلية للوحدات الإنتاجية، وتلقى ٢٠ مهندسا وفنيا من العاملين في الوحدات الإنتاجية بالمصفاة على مدى أسبوع محاضرات حول الطرق والأساليب المتبعة لنظام الرقابة والصيانة التشغيلية وجوانب السلامة المهنية المرافقة لها والوظائف الفنية المتنوعة لإدارتها اوتوماتيكيا عند التشغيل٠

حضر اختتام الدورة نائب مدير عام المركز فهد العراسي ٠

تمويل ١٧ مشروعاً مدراً للدخل بعدن

■ ،،عدن/سبأ

مول فرع صندوق تمويل الصناعات والمنشات الصغيرة بعدن خلال شهر مارس الجاري ١٧ مشروعا صغيرا مدرا للدخل وبتكلفه ١٤ مليونا و٥٥٠ الف ريال ٠

وأفاد مدير فرع صندوق تمويل الصناعات والمنشات بعدن عدنان علي محمد حفيظ لوكالة الأنباء اليمنية /سبأ/ بان المشاريع الممولة والتي وفرت ١٠٢ فرصة عمل توزعت في مختلف مجالات الأنشطة الاقتصاديه الصغيرة كفتح البقالات وسوبر ماركت ومكتبات ومحلات اتصالات وبيع الجوالات ومشروع إنتاج وصناعة الحلويات والخياطة وبيع الطلاء، مشيرا إلى أن الصندوق يدرس حاليا تمويل ٦ مشاريع صغيرة جديدة مدرة للدخل وبتكلفة تصل إلى ١٣ مليونا و ٣٥٠ الف ريال وكذا النظر في الطلبات المقدمة لإنشاء ٥ مشاريع أخرى وبتكلفة تزيد عن ٣ ملايين و٢٠٠ الف ريال تقدم بها عدد من الشباب والنساء الذين ابدو رغبتهم في فتح محلات صغيرة مدرة للدخل في مديريات محافظة عدن وذلك وفقا لتطابق شروط الصرف وعملية تبسيط الإجراءات٠

إلى ذلك اختتمت أمس بعدن دورة تدريبية في مجال تاسيس المشاريع الصغيرة المدرة للدخل نظمها البرنامج الفني الالماني بالتنسيق مع مكتبي الصناعة والتجارة والاستثمار بالمحافظة٠ تعرفت ١٧ مشاركة من سيدات الأعمال على مدى يومين على محاضرات نظرية حول طرق تأسيس المشاريع التجارية الصغيرة المدرة للدخل وجوانب البحث عن مصادر التمويل للمشاريع وكذا الجوانب القانونية التي تكفل لسيدات الأعمال التفاوض مع البنوك التجاريه للاقراض المالي حول السقف المحدد لكل مشروع ونوعه والقوى العاملة المستفيدة من القروض ومردوده الاقتصادي والإنتاجي الحرفي اليدوي والصناعي٠

واستعرضت الدورة تقارير اقتصادية عن رغبة عدد من سيدات الأعمال من دول مجلس التعاون الخليجي لتسويق المنتجات اليمنية لدى الأسواق الخليجية وخاصة البخور والحلويات بأنواعها والعطور ٠

وتم في الدورة منح المشاركات قروضا تصل إلى ٢٥ مليون ريال مقدمة من الجهات المنظمة للدورة والصندوق الاجتماعي للتنمية لتنظيم معرض تجاري بعدن مطلع شهر ابريل القادم ويستمر حتى شهر مايو يحوي أجنحة حول منتجات يمنية بالإضافة إلى نقل المعرض إلى امارة دبي لعرض المنتجات اليمنية ٠

دورة تدريبية نسوية بعدن في مجال المشاريع المدرة للدخل

■ ،،عدن/سبأ

بدأت أمس بمحافظة عدن دورة تدريبية في في مجال اعداد الخطط الاستراتيجية لأنشطة المرأة في مجال المشاريع المدرة للدخل ينظمها الصندوق الاجتماعي للتنمية ومكتب إدارة التنمية الاقتصادية بالمحافظة ٠

وتتلقى ٣٧ من القيادات النسوية والجمعيات التنموية بعدن على مدى ٣ أيام عددا من المواضيع المتعلقة بخطط عمل المراكز والجمعيات التي تقوم بانشطة تدريبية في مجال الخياطة والتطريز والحياكة والصناعات الصغيرة كالبخور وزيوت استخلاص الفل وتحضيره والحلويات والكوافير والكمبيوتر بالإضافة إلى فتح صفوف دراسية لمحو الأمية لعدد من النساء المشتغلات في الأعمال الحرفية لرفع مستوى قدراتهن وكفاءتهن العملية لاتقان أعمالهن ٠

وتستعرض الدورة ورقة عمل تتناول النزول الميداني إلى الاحياء السكنية لمعرفة احتياجات الاسر المحتاجة بهدف التدريب والتاهيل في المجالات المطلوبة.

حضر الدورة عدد من المسئولين للصندوق والجهات المنظمة للدورة.

مناقشة تأمين الاحتياجات الأساسية من الخدمات للمواطنين بحضرموت

■ المكلا/سبأ

ناقش اجتماع موسع عقد أمس بالمكلا برئاسة وكيل محافظة حضرموت أحمد جنيد الجنيد، وضم المسئولين في مؤسستي المياه والصرف الصحي والكهرباء ومكتب الصناعة والتجارة وفرع الشركة اليمنية للغاز، خطط وبرامج تأمين وتعزيز مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين.

واستعرض الاجتماع الذي حضره رئيس وأعضاء لجنة الخدمات بالمجلس الأهلي بالمحافظة الجهود المبذولة من قبل الأجهزة المعنية لخلق استقرار في المواد الغذائية الأساسية وتموينات الغاز والمشتقات النفطية في السوق المحلي بالإضافة إلى تعزيز مستوى خدمات امدادات المياه والكهرباء وانتظام ايصالها للمواطنين في مختلف المناطق.

وأكد الاجتماع على ضرورة الارتقاء بدور المرافق والمؤسسات الصحية من خلال توفير الخدمة العلاجية والطبية المطلوبة.

وخلال الاجتماع استعرض عدد من مدراء المكاتب والمؤسسات الخدمية مستوى سير الأعمال والأنشطة الجارية في مرافقهم الرامية إلى تحسين مستوى الخدمات المختلفة المقدمة للمواطنين والتنسيق مع مختلف الجهات المختصة لتأمين كافة المنشات الخاصة بالمياه والكهرباء والالتزام بالتسعيرة المحددة للمواد الغذائية وعدم التلاعب بها.

من جانبهم أكد رئيس وأعضاء لجنة الخدمات بالمجلس الأهلي بالمحافظة الذي انشي مؤخراً بهدف دعم العمل التنموي بالمحافظة استعدادهم للمشاركة في دعم السلطة المحلية في الجهود التنموية المبذولة، مشيرين بضرورة تأمين حاجة المحافظة من المخزون الغذائي والمشتقات النفطية بما يسهم في خلق استقرار تمويني بالمحافظة وإيلاء المزيد من الاهتمام لتحسين مستوى الخدمات التي تقدمها المرافق والوحدات الصحية، وتغطية وإعادة توزيع الكوادر العاملة فيها والاستفادة من كافة الإمكانيات والمعدات الطبية والعلاجية المتاحة بما يعزز من دورها في تقديم الخدمة والرعاية الصحية بشكل أفضل.

وأشاد وكيل المحافظة بتفاعل المجتمع المحلي في حضرموت ودعمه للجهود المبذولة من قبل السلطة المحلية والمرافق والمؤسسات الخدمية المعنية بتقديم الخدمات للمواطنين مشيرا بان ذلك يعكس تنامي الوعي والحرص المسؤول لأبناء المحافظة على إيجاد تكامل ووحدة العمل لخدمة أبناء المحافظة وقضاياهم.. منوها بأن السلطة المحلية ترحب بمثل هذه المبادرات الشعبية الإيجابية التي تسهم في توحيد الجهود باتجاه خدمة المواطنين وتعزيز دعائم الأمن والاستقرار الذي تنعم به المحافظة.

توزيع أكثر من ١١٠٠ طن من البذور المحسنة على المزارعين

■ صنعاء/سبأ

وزعت المؤسسة العامة لإكثار البذور المحسنة العام الماضي قرابة ألف و١٠٤ أطنان من البذور المحسنة والنظيفة لمحاصيل الحبوب الغذائية المختلفة على المزارعين بسيئون ومارب وصنعاء.

وتضمنت الكمية الموزعة ٨١٤ طنا بذور قمح وزعت بأسعار مدعومة بواسطة البرنامج الوطني لتشجيع التوسع في زراعة الحبوب الغذائية خلال الموسم الصيفي ٢٠١٠م والشتوي ٢٠١٠ -٢٠١١م.

وأوضح التقرير السنوي الخاص بالأنشطة الفنية للمؤسسة حصلت وكالة الأنباء اليمنية /سبأ/ على نسخة منه أن المؤسسة انتجت العام الماضي ٩٦٧ طنا من البذور المحسنة لمحاصيل الحبوب الغذائية المختلفة في مزارع الإكثار التابعة لها ومن خلال التعاقد مع المزارعين وبنسبة إنجاز بلغت ٨٧٪ عما خطط له.

ووفقا للتقرير فقد تم تغطية مساحات زراعية بالبذور تجاوزت ٩ آلاف و٨٠٣ هكتارات ما أسهم في رفع إنتاجية اليمن من الحبوب الغذائية المختلفة إلى أكثر من مليون طن العام الماضي.

وفي مجال الأنشطة البحثية أشار التقرير إلى أن المؤسسة نفذت العام الماضي وبالتنسيق مع الهيئة العامة للبحوث والإرشاد الزراعي برنامج استنباط اصناف جديدة ومحسنة مدخلة ومحلية لمحصولي القمح والفول عالية الإنتاجية وملائمة للظروف البيئية المحلية وذلك بعد إجراء تجارب حقلية شملت نحو ٤١ صنفاً وسلالة وغربلتها وتقييمها في مزارع المؤسسة بمحافظات إب، ذمار، عمران.

كما نفذت المؤسسة العامة لإكثار البذور المحسنة برنامجاً آخراً يسمى برنامج صيانة الاصناف والذي يهدف إلى الحفاظ على الصفات والخصائص الوراثية للاصناف المحسنة التي يتم التعامل مع بذورها من التدهور والخلط من خلال إنتاج بذور ما قبل الأساس بذور المربى.

وفي هذا المجال فقد بلغت مخرجات برنامج صيانة الاصناف من بذور المربي خلال العام ٢٠١٠م ٩٦٢ كيلوجراماً لمحاصيل القمح، الذرة الرفيعة، الشعير، الفول، البازلاء، منها ٥٢٢ كجم من محصول القمح خلال الموسم الشتوي والصيفي.

ووفقا لمدير عام المؤسسة المهندس عبدالباسط الاغبري فان المؤسسة تقوم بمتابعة المزارعين والاشراف على المحصول وتوفير المتطلبات والوسائل الزراعية لمساعدة المزارعين عبر سلسلة متكاملة تبدأ من توزيع البذور والاسمدة وتوفير البذارات والحاصدات والاشراف على الحصول عبر الكوادر الفنية المتخصصة في المؤسسة حتى الانتهاء من عملية الحصاد.

لافتا إلى دور المؤسسة واسهامها في تحقيق برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة في مجال التنمية الزراعية وتحقيق مستوى ملائم من الأمن الغذائي من خلال توسيع نطاقات استخدام البذور المحسنة لزيادة الإنتاجية وتطوير مراكز الإنتاج وتحسين مستوى إدارتها واستغلال مكوناتها وطاقاتها على أسس اقتصادية وعلمية.

دراسة تدعو إلى منع استخدام المساحات الصالحة لزراعة القمح في زراعة القات

■ ،،كتب/عبدالله الخولاني

حذرت دراسة حديثة من أن اعتماد اليمن على السوق العالمي في توفير احتياجاته من القمح الذي يعرض الاقتصاد اليمني لمخاطر تقلبات الأسعار العالمية الناتجة عن تقلبات الإنتاج العالمي للقمح، في ظل اتجاه الدول المصدرة الرئيسة إلى تخفيض الإنتاج للتحكم في الأسعار.

وأوصت الدراسة الصادرة عن مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية، أجرتها الباحثة أروى البعداني بضرورة التركيز على عامل استجابة الإنتاج للتغيرات في المساحة المزروعة والإنتاجية من أجل زيادة الإنتاج المحلي من القمح وذلك من خلال زيادة المساحة المزروعة به، عبر تقديم الدعم المادي للمزارعين وللشباب العاطل عن العمل،عبر توفير مساحات زراعية، ووسائل ري مناسبة ،وتقديم الاستشارات الزراعية لكيفية معالجة المشاكل التي قد تتعرض لها المحاصيل. وشدد على أهمية منع استخدام المساحات الصالحة لزراعة القمح في زراعة القات والتوسع في استخدام الأساليب الإنتاجية الحديثة.

وأكدت أن استمرار اعتماد اليمن على السوق العالمي في الحصول على احتياجاتها من القمح سيكون مكلفاً للاقتصاد القومي مستقبلاً، ما لم تتم زيادة الإنتاج المحلي لتغطية الحاجة المتزايدة من هذه السلعة الحيوية. وأرجعت الباحثة البعداني عدداً من الأسباب التي أدت إلى تدهور زراعة القمح في اليمن، أبرزها اتساع المساحات المزروعة بالقات على حساب المحاصيل الأخرى التي منها القمح.

مستويات قياسية

فاتورة استيراد القمح إلى مستويات قياسية وأصبحت باهظة ومرهقة لميزانية دولة أقل نموا كاليمن ،ومعها تصاعد حمام الدولة في السابق لزراعته وتحقيق جزء من الأمن الغذائي ، ولكن سرعان ما فتر حماس الحكومة واليوم سلاحا اقتصاديا خطيرا وفعالا تستخدمه الدول المنتجة له لإذلال الشعوب والهيمنة عليها، ومن هنا فإن التوسع في زراعة القمح في اليمن أصبح هما قوميا وهدفا استراتيجيا، ولكن كيف يتحقق في ظل العديد من العقبات التي تقف حجر عثرة أمام تحقق ذلك الهدف المنشود، الذي أصبح بعيد المنال.

ويؤكد تقرير رسمي أن التحول من زراعة الحبوب إلى زراعة القات والمحاصيل النقدية الأخرى التي تعتبر أكثر ربحية قد ساهم في تراجع إنتاجية القمح في اليمن الذي تستحوذ زراعة الحبوب فيه على أكثر من نصف الأراضي الصالحة للزراعة بينما يتم استيراد حوالي ٩٠٪ من استهلاك الحبوب.

مشيرا إلى أن تطوير قطاع الزراعة يواجه العديد من المعوقات التي تشمل قلة الأراضي الصالحة للزراعة ٣٪ من إجمالي مساحة الأراضي وشحة مصادر المياه وقلة الإئتمان والاستثمار في البنية التحتية للإنتاج والتسويق حيث وصل نصيب الزراعة إلى ١,٢٥٪ فقط من إجمالي الاستثمارات في الاقتصاد وقد تركز الدعم المالي الحكومي للزراعة على دعم العلف والأسمدة ووقود الديزل لتشغيل الحراثات ومضخات المياه.

وكان تقرير الأداء الحكومي أشار إلى تواضع معدل نمو القطاع الزراعي البالغ ٣٪ نظراً لشحة الموارد المائية وبطء تنفيذ أهداف الخطة الخمسية الثالثة في تقليص مساحة زراعة القات وإبقائها في حدود ١٠٪ من المساحة المزروعة و٣٠٪ من استخدامات المياه، بالإضافة إلى مساحة الأراضي الزراعية المحدودة.

سلعة استراتيجية

القمح يعد من أهم المحاصيل الزراعية الغذائية في اليمن ، بل أهميته في تنام مستمر عام بعد آخر، نظرا للتغير في النمط الاستهلاكي وهو ما يؤكد أن القمح أصبح الغذاء الرئيسي في البلاد في وقت قريب، فقد ارتفعت الكميات المستهلكة إلى مليونين وهو ما يؤكد الأهمية الاستراتيجية للتوسع في إنتاج القمح كغذاء رئيس للمواطنين ورغم أن السودان يقع خارج نطاق المناطق المثلى لإنتاج القمح ويؤكد الدكتور علي العسلي أستاذ الاقتصاد الزراعي بجامعة صنعاء على ضرورة الاهتمام بزيادة إنتاج المحاصيل وخاصة القمح لما يمثله من أهمية بالغة في توقير العملة الصعبة نتيجة الاستيراد لتغطية العجز المستمر و تكاثف الجهود لوقف التناقص في نصيب الفرد من الحبوب بوصفها سلعاً ضرورية ومن أهم مصادر الطاقة كمرحلة أولى والعمل على زيادة الإنتاج لزيادة الاستهلاك من الحبوب والتعويض عن عملية الاستيراد و بتنمية إنتاج المحاصيل ذات الأهمية النسبية لمواجهة الزيادة المضطردة في الاستهلاك،وعودة دعم الدولة لهذه المحاصيل في ظل الأزمات الغذائية والمالية الحاصلة في العالم،ويشير إلى أن اليمن لم تستطع تحقيق الاكتفاء الذاتي في كافة السلع الزراعية الغذائية الهامة كالقمح (والذي يعتبر من المنتجات الغذائية الاستراتيجية). كما أنها لم تصل إلى نسب مرتفعة من الاكتفاء الذاتي في العديد من المنتجات.ويضيف أن الاستهلاك من الحبوب بلغ مليوني طن والذي يشكل حوالي ١,٨ ٪ من الاستهلاك العربي حيث تحتل اليمن مرتبة متدنية قياسا بالمستوى العربي أو العالمي من حيث متوسط نصيب الفرد السنوي من الحبوب حيث بلغ ٢٤ كجم/ ، في حين بلغ متوسط نصيب الفرد السنوي على المستوى العربي من الحبوب ٣٢٧ كجم ، بينما بلغ متوسط الفرد على المستوى العالمي ٣٠٤كجم . وهذا يبين انخفاض متوسط نصيب الفرد من الحبوب في اليمن ، الأمر الذي يستوجب العمل على زيادة الإنتاج من الحبوب لمواجهة الطلب على الحبوب وتقليل الواردات.

ويقول خبراء الزراعة: أن الزراعة في اليمن مازالت تواجه عقبات صعبة العبور متعلقة بالسياسات والتمويل والمواقيت الزراعية وأوضح أن اليمن لا يستطيع تحقيق الاكتفاء الذاتي مادام يعتمد على الامانى العذبة وكل الدلائل تشير إلى صعوبة الهدف المساحة الزراعية بالرغم من تميز اليمن بوجود أقاليم مناخية زراعية متنوعة ومتميزة من مناخ معتدل حار ومطر صيفاً وتنوع بيولوجي في البيئة النباتية مكن ذلك إمكانية زراعة معظم المحاصيل الزراعية على مدار العام إلا أن اليمن تعتبر من أفقر البلدان من حيث كميات الأمطار المتساقطة عليها التي تتباين من عام إلى آخر ، وهذا جعل المساحة الزراعية تتصف بالثبات والمساحة المزروعة و تتصف بالزيادة المتواضعة ، وأثر ذلك بصورة مباشرة على مساحة وكمية وإنتاجية المحاصيل.

▷ جهود رسمية ومحلية لاقتلاع شجرة القات من قاع جهران الزراعي «أرشيف»